مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم استلام الورقة بتاريخ:2025/09/01م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/09/30م

الفوضى في النظام الدولي وانعكاسها على الأزمة الليبية

طلال الطاهر الحسومي

باحث دكتوراة في العلوم السياسية / الأكاديمية الليبية **– جنزور** – **ليبيا**
Talaltaheer22@gmail.com

المستخلص:

يتناول هذا البحث الفوضى الدولية وانعكاسها على الأزمة الليبية منذ عام 2011، حيث أدى التدخل العسكري بقيادة حلف الناتو إلى إسقاط النظام السياسي، لكنه في الوقت ذاته فتح الباب أمام صراع داخلي عميق وانقسام سياسي حاد. تُفهم الفوضى الدولية بوصفها غياب سلطة مركزية أو آليات فعّالة لتنظيم العلاقات الدولية، وهو ما أتاح المجال لتدخلات خارجية مدفوعة بمصالح إستراتيجية وإيديولوجية واقتصادية، وقد انعكست هذه الفوضى في الحالة الليبية عبر تنافس القوى الكبرى، وتباين أدوار المنظمات الدولية، وتصاعد التدخلات الإقليمية، مما زاد من حدة الاستقطاب السياسي وأضعف مؤسسات الدولة. كما ساهم غياب التوافق الدولي في استمرار النزاعات المسلحة، والانهيار الاقتصادي، والتدهور الأمني، لتتحول ليبيا إلى ساحة صراع بين قوى إقليمية ودولية. ويذهب البحث إلى أن الفوضى الدولية لعبت دورًا حاسمًا في إطالة أمد الأزمة وتعقيدها، عبر إعاقة ظهور إطار دولي موحّد لتسويتها. وبذلك تبقى ليبيا عالقة بين انقساماتها الداخلية وتدخلات الخارج، مع محدودية فرص التوصل إلى تسوية سياسية شاملة. وعليه، فإن معالجة الأزمة الليبية تستوجب مسارًا مزدوجًا يقوم على المصالحة الداخلية وبناء نظام دولي قادر على إدارة الأزمات بعيدًا عن منطق صراعات القوة.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، الفوضى الدولية، الانقسام السياسي، التدخل الخارجي، القوى الكبرى، التدهور الأمني، الانهيار الاقتصادي.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم استلام الورقة بتاريخ:2025/09/01م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/09/30م

Chaos in the International System and Its Implications for the Libyan Crisis

Talal atahir alhasoumi

Doctoral Researcher in Political Science - The Libyan Academy-Libya
Talaltaheer22@gmail.com

Abstract :
This study examines international disorder and its repercussions on the Libyan crisis since 2011. The NATO-led military intervention resulted in the overthrow of the political regime, yet simultaneously opened the door to deep internal conflict and severe political fragmentation. International disorder is understood as the absence of a central authority or effective mechanisms to regulate international relations, which created space for external interventions driven by strategic, ideological, and economic interests. This disorder manifested in Libya through the competition among major powers, the divergent roles of international organizations, and the escalation of regional interventions, all of which intensified political polarization and weakened state institutions.
The absence of international consensus further contributed to the continuation of armed conflicts, economic collapse, and security deterioration, turning Libya into a battleground for regional and international forces. The study argues that international disorder has played a decisive role in prolonging and complicating the crisis by obstructing the emergence of a unified international framework for its resolution. Consequently, Libya remains trapped between internal divisions and external interventions, with limited prospects for a comprehensive political settlement. Addressing the Libyan crisis, therefore, requires a dual-track approach based on internal reconciliation and the establishment of an international system capable of managing crises beyond the logic of power struggles.
Keywords: Libya, international anarchy, political fragmentation, foreign intervention, great powers, security deterioration, economic collapse

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:2025/09/01م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/09/30م

مقدمة:

بعد اندلاع الاحتجاجات الليبية عام 2011، تدخل المجتمع الدولي عسكريا في ليبيا بغية الإطاحة بالنظام السياسي، وما لبثت بعض الدول إلا أن تدخلت وأثرت على قرارات مجلس الأمن بالتدخل من أجل حماية المدنيين في البلاد وعلى رأسها فرنسا، الأمر الذي أفضى إلى إقرار مجلس الأمن لقراري 1970و1973، وعلى إثرهما تدخل التحالف الدولي من خلال حلف شمال الأطلسي (الناتو). مع التدخل العسكري المباشر والذي يعد تدخلا عسكريا أمميا، ازدادت حدة الصراعات في البلاد، ومع نجاح التدخل في اسقاط النظام ومحاولة الأمم المتحدة إرساء الحكم الديمقراطي في ليبيا، حدث عكس ذلك حيث استمر الصراع في الداخل وانقسمت البلاد سياسيا. فمع حالة الانقسام السياسي وتزايد وتيرة الصراعات في البلاد، أصبحت ليبيا بلدًا يعج بالفوضى والصراعات، وغابت الأصوات الدولية المنادية بحماية المدنيين التي كانت في السابق سببًا في التدخل الدولي السريع والعاجل، ومع ذلك حاولت الأمم المتحدة من خلال بعثاتها المتعاقبة والمتلاحقة في ليبيا الوصول إلى حل للأزمة الليبية، ولكن صراع الإرادة لبعض الأطراف الدولية حال دون ذلك. دخلت ليبيا في حالة من الفوضى السياسية والأمنية، حيث تعددت الفصائل المسلحة وتدهورت المؤسسات الحكومية، مما أدى إلى صراع داخلي مستمر لم ينته بعد. في هذا السياق، يكتسب دور الفوضى الدولية أهمية كبيرة في فهم الأزمة الليبية، حيث ساهمت التدخلات الخارجية وتنازع المصالح بين القوى الكبرى في تعميق هذه الأزمة، فالفوضى الدولية تشير إلى غياب سلطة مركزية وآليات واضحة ومنظمة لحل النزاعات الدولية، وتوسع التدخلات العسكرية والاقتصادية التي تتنافس من خلالها القوى الكبرى على تعزيز مصالحها. يعكس هذا الوضع مشهدًا معقدًا حيث يصعب تحقيق الاستقرار السياسي في ظل بيئة دولية تتسم بالصراعات المستمرة. يهدف هذا البحث إلى دراسة انعكاسات الفوضى الدولية على الأزمة الليبية من خلال تحليل مفهوم الفوضى، ارتباطها بالقوة والمصلحة، ومدى تأثيرها على الأزمة في ليبيا.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:2025/09/01م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/09/30م

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في دراسة تأثير الفوضى الدولية على الأزمة الليبية، وخاصة من خلال التدخلات الخارجية وتعدد الفواعل المحلية والدولية والتي يمكن بلورتها في التساؤل التالي: ما هي التداعيات المترتبة على استمرارية هذا الوضع في ظل غياب السلطة المركزية وتنافس القوى الكبرى؟

فرضية البحث:

يؤدي استمرار الفوضى وغياب السلطة المركزية في النظام الدولي إلى تفاقم الأوضاع الداخلية في الدول الهشة، ويظهر تأثير ذلك بشكل واضح في الحالة الليبية.

أهداف البحث:

1. تحليل مفهوم الفوضى الدولية وكيفية تأثيرها على الدول ذات الهياكل السياسية الهشة مثل ليبيا.
2. دراسة الارتباط بين الفوضى الدولية والقوة والمصلحة، وكيف ساعدت هذه العوامل في تعميق الأزمة الليبية.
3. فهم انعكاسات الفوضى على الوضع السياسي في ليبيا، بما في ذلك ضعف المؤسسات الدولية والتدخلات الدولية.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على مقاربة منهجية مزدوجة تقوم على الوصف والتحليل.

أولًا: المنهج الوصفي، ويُستخدم لرصد ملامح الفوضى الدولية من خلال استعراض مظاهرها النظرية والعملية، وبيان انعكاساتها على ديناميات الصراع في البيئات الهشة، مع التركيز على الحالة الليبية باعتبارها نموذجًا بارزًا. يتيح هذا المنهج رسم صورة شاملة للإطار المفاهيمي والواقعي للفوضى الدولية.

ثانيًا: المنهج التحليلي، ويُوظَّف لدراسة التداعيات المباشرة وغير المباشرة للفوضى الدولية على الأزمة الليبية عبر تفكيك أبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية. كما يتم تحليل دور

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:2025/09/01م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/09/30م

القوى الكبرى والتدخلات الإقليمية من خلال محاور القوة والمصلحة، بما يسمح بفهم آليات تعقيد الأزمة واستمرارها. تم تقسيم هذه الورقة إلى محورين يتناول المحور الأول :الفوضى الدولية .في حين يركز المحور الثاني على انعكاسات الفوضى على الأزمة الليبية.

المحور الأول: الفوضى في البيئة الدولية :

الفوضى الدولية هي سمة بارزة في النظام الدولي المعاصر، حيث يشهد العالم غيابًا واضحا للآليات الفعالة لتنظيم العلاقات بين الدول، ما يفتح المجال لتدخلات متزايدة من القوى الكبرى والإقليمية في شؤون الدول ذات الهياكل السياسية الهشة. في هذه البيئة الدولية المعقدة، تتغير موازين القوى بسرعة، ويغيب التنسيق بين الفاعلين الدوليين لحل النزاعات بشكل منظم. الفوضى الدولية في هذا السياق ليست مجرد غياب للسلام، بل هي حالة من التنافس المحموم على المصالح التي تؤدي إلى تأجيج الأزمات بدلاً من حلها. هذا المحور سيتناول تعريف الفوضى الدولية، علاقتها بالقوة والمصلحة، وأثرها على الأزمات التي تشهدها الدول الضعيفة مثل ليبيا.

أولا: حالة الفوضى كسمة للنظام الدولي :

هي حالة من غياب النظام والاستقرار في النظام الدولي، حيث لا توجد سلطة مركزية قادرة على فرض النظام أو تنظيم العلاقات بين الدول بشكل فعّال (علي العلي، 2017، 206). يمكن تصور الفوضى كحالة من التنافس المستمر بين القوى الكبرى على النفوذ والموارد، مع غياب آلية لتسوية النزاعات بشكل سلمي. في هذا السياق، تبرز الأزمات الإقليمية كنتاج طبيعي لفوضى النظام الدولي، حيث تستخدم الدول الكبرى أدواتها العسكرية والسياسية لتحقيق مصالحها، مما يؤدي إلى تصاعد النزاعات وتفاقم الأزمات (عبيد الحليمي، 2022، 19). من هذا المنظور يمكن أن نرى أن الفوضى الدولية ليست مجرد غياب السلام، بل هي جزء من إستراتيجية الدول الكبرى للتوسع وتعزيز قوتها على حساب الاستقرار الإقليمي والدولي. الفوضى الدولية ليست دائمًا حالة من الفوضى التامة، بل تتجسد أحيانًا في درجة معينة من اللامركزية أو التنافس على السلطة. تتسم هذه الفوضى بتعدد الفواعل (الدول، المنظمات الدولية، الجماعات المسلحة، الشركات الكبرى) التي تعمل في أحيان كثيرة وفق مصالحها الخاصة دون التنسيق أو التعاون (رمازنية وعرعار، 2015، 8). بغياب هذه

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:2025/09/01م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/09/30م

الآليات المنسقة، تتحول العلاقات الدولية إلى حلبة للصراعات المتواصلة، حيث تتسابق القوى الكبرى لتحقيق مكاسبها دون مراعاة الاستقرار الإقليمي أو العدالة الدولية. وبالتالي، فإن الفوضى الدولية تؤدي إلى تفشي انعدام الأمن وعدم الاستقرار في العديد من الدول. تظهر في شكل تدخلات عسكرية، دعم للفصائل المحلية المتنازعة، أو فرض عقوبات اقتصادية. كل هذه العوامل تساهم في تصعيد النزاعات، وتحويل الأزمات الداخلية إلى صراعات إقليمية أو دولية. في حال ليبيا، فإن هذا التنافس الدولي أدى إلى غياب الاستقرار الداخلي، حيث دخلت البلاد في دوامة من العنف المستمر بسبب تدخلات القوى الدولية والإقليمية (المركز الليبي للدراسات الأمنية 2024).

تختلف العلاقات الدولية اختلافًا جوهريًا عن العلاقات الداخلية، إذ تفرض نظرية القوة أي قياس بين العلاقات الداخلية والعلاقات الدولية. ففي العلاقات الداخلية، تحدث كل الأمور في إطار تشريعي وتنفيذي تسيطر عليه سيادة الدولة، وهو إطار ملزم للجميع. أما العلاقات الدولية فهي تتميز بغياب أي سلطة تعلو على الدول، فالنسق الدولي في أساسه هو نسق فوضوي (Anarchy) كما يرى هانز مورغنثاو، حيث يعتبر أن الفوضى هي نقطة البداية لفهم العلاقات الدولية، ويعني بالفوضى غياب أي سلطة فوق الدول، بل إن جميع الدول تخضع لهذا الوضع. ويضيف مورغنثاو أن "الحقيقة الأساسية في الحياة الدولية" هي الفوضى، باعتبارها نقطة الانطلاق في تحليلها ونظرية تفسيرها (جمال سليم، 2023، 297).

بالنسبة لحالة الفوضى حسب المنظور الليبرالي، فإنها تدفع الدول إلى تبني مواقف واقعية، وتبقى دراسة النسق العام أو النظام المتحكم في التفاعلات الدولية، هو من أولويات هذا المقترب، في حين يحتل الدين، علم النفس، السياسة الداخلية والاقتصاد مرتبة ثانوية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة، التي يرى الليبراليون أنها منظمة تهدف إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، إلا أن النزاعات والحروب والصراعات لم تتوقف، بل لم تنخفض وتيرتها. ووفقًا لتصنيفات متعددة لحالات الحروب، وقع ما يتراوح بين 20إلى 30حربًا دولية كبرى، مثل الحرب الكورية، وحرب فيتنام، وحروب الخليج. أما الحروب الأهلية، فقد تجاوزت 150حربًا، مثل تلك التي شهدتها ليبيا والسودان واليمن

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:2025/09/01م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/09/30م

والكونغو وغيرها. بالإضافة إلى النزاعات الحدودية، التي تتراوح بين 65إلى 70حالة نزاع، ولا يزال معظمها عالقًا، مثل النزاع بين السودان ومصر، والإمارات العربية المتحدة وإيران، والمغرب والجزائر، وغيرهم كثيرون (PRIO، 2024؛SIPRI ، 2024؛CSIS ، 2024). وهذا الأمر يجعل من حالة الفوضى الدولية حقيقة لا يمكن إخفاؤها أو التغاضي عنها. ولعل جميع حالات الفوضى ارتبطت بعاملين أساسيين هما: القوة والمصلحة الوطنية للدول.

ثانياً: ارتباط الفوضى الدولية بالقوة:

احتفظ النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة بخاصية الفوضى، والتي تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية، ويرى البعض أن الفوضى تعني ضمنياً غياب أية مؤسسات ذات سلطة أو قواعد أو معايير فوق الدولة ذات السيادة، وهذا الرأي يقود إلى الافتراض بأن العلاقات الدولية هي بشكل دائم في "الحالة الطبيعية" وهي بحد ذاتها "حالة حرب الجميع ضد الجميع" (فاطمة عصام أحمد 2016). فالفوضى الدولية ترتبط ارتباًطا وثيقًا بتوازن القوى في النظام الدولي، حيث تكون الدولة صاحبة القوة العسكرية والسياسية هي التي تحدد شكل العلاقات الدولية. في ظل الفوضى الدولية، تسعى الدول الكبرى لتوسيع دائرة نفوذها من خلال فرض قوتها في مناطق إستراتيجية، مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يؤدي إلى تشكل تكتلات أو تحالفات وفقًا لمصالح القوة العظمى. فالقوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين (عبد المنعم سعيد 2023)، تعمل في سياق الفوضى الدولية على تحديد مسارات الأزمات وفقًا لاحتياجاتها العسكرية والاقتصادية، وتصبح هذه الفوضى أداة لتوسيع نفوذها على حساب الدول الضعيفة. تظهر علاقة الفوضى بالقوة بوضوح في الأزمات الإقليمية، حيث تتدخل الدول الكبرى في النزاعات الداخلية للدول بهدف تعزيز قوتها أو السيطرة على الموارد.

تنطلق الواقعية الجديدة من القول بأن بنية النظام الفوضوية تفرض على الدول داخل النظام الدول نمط السلوك المتبع في بيئة المساعدة الذاتية والأمن، والدول في هذه الوضعية تكون مبرمجة للعب دور محدد تمليه أملاءات ترتيبها في سلم القوى الدولي. وهو ما يعكس الرؤية الواقعية لتوماس هوبز، وهو ما يجعل مخاطر المعضلة الأمنية مستمرة، حيث أن طبيعة العلاقات الدولية هي التي تعطي للدول الحق الشرعي في استعمال القوة، فقديما

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:2025/09/01م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/09/30م

كانت أعظم الحضارات تعتبر علاقات القوة والعنف هي العلاقات الطبيعية الوحيدة ضمن العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة، وفي هذا الإطار فإن الأمن في حالة الفوضى هو الهدف الأسمى، فالدول لا يمكن أن تفكر في التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية، وهي تشعر أنها مهددة وأمنها غير مستقر، خاصة في ظل نظام فوضوي، ولذا نجد الدول في بحث دائم عن القوة وطرق زيادتها وهو ما يجعل حالة الأمن قائمة بصورة دائمة(فاطمة عصام أحمد 2016).

وفي حالة ليبيا، على سبيل المثال، تتجسد الفوضى الدولية في استخدام القوة العسكرية من قبل بعض الدول الكبرى لتوجيه الأحداث لصالحها، سواء من خلال الدعم المباشر للقوات المحلية أو من خلال التدخلات العسكرية (صفوان قاسم 2024)، فالنظرية الواقعية تعتبر أن النظام الدولي هو عبارة عن غابة وذلك نتيجة غياب سلطة مركزية معينه تحتكر القوة وتستطيع فرض سيطرتها على جميع الدول الأخرى وذلك كما يحدث داخل الدولة الواحدة والذي يساعدها على تحقيق الأمان والسلام فيها(فاطمة عصام أحمد 2016)،فعلى سبيل المثال فإن هذا الاستخدام المستمر للقوة من قبل الأطراف الدولية يساهم في تعميق الأزمة الليبية بدلاً منحلها(أحمد همام، 2023، 191) . من ناحية أخرى، القوة في الفوضى الدولية لا تقتصر على القوة العسكرية فقط، بل تمتد لتشمل القوة الاقتصادية والسياسية. حيث أن الدول الكبرى تسعى لتوجيه سياسات الدول الأضعف، مثل ليبيا، لصالح مصالحها الاقتصادية والتجارية (عبد الرؤوف الجروشي 2024)، هذا يشمل فرض العقوبات أو تقديم الدعم المالي لأطراف معينة، بما يؤثر بشكل مباشر على توازن القوى داخل الدولة. في حالة ليبيا، أصبحت البلاد ساحة لصراع القوى الدولية التي استخدمت مزيًجا من القوة العسكرية والاقتصادية لتوسيع نفوذها (أحمد همام، 2023، 203)، مما أدى إلى تقويض فرص التوصل إلى تسوية سياسية.

ثالثاً: ارتباط الفوضى الدولية بالمصلحة الوطنية للدول:

تتأثر الفوضى الدولية بشكل كبير بالمصالح القومية للدول الكبرى. في عالم تسوده الفوضى، لا يوجد مكان للحياد، حيث تسعى الدول لتحقيق مصالحها الإستراتيجية بغض النظر عن نتائج ذلك على الاستقرار الدولي أو الإقليمي (محمد عديلة، 2021، 177). الفوضى

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:2025/09/01م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/09/30م

الدولية تصبح في هذه الحالة وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية للدول العظمى. من خلال السعي إلى فرض هيمنتها على مناطق غنية بالموارد أو مواقع جغرافية إستراتيجية (خليل الطائي 2021)، تقوم الدول الكبرى بتغذية الصراعات الداخلية في الدول الأضعف وتوسيع دائرة نفوذها على حساب الأمن والاستقرار. في سياق الأزمة الليبية، يظهر تأثير المصلحة على الفوضى الدولية من خلال التدخلات الخارجية التي تستهدف تحقيق أهداف سياسية واقتصادية معينة (رباب حدادة 2022). على سبيل المثال، تمتلك بعض الدول مصالح في قطاع النفط الليبي وتعمل على ضمان تدفقه من خلال دعم أطراف محلية تقاتل من أجل السيطرة على المنشآت النفطية (زينب ياسين 2024). هذا التدخل يساهم في تفاقم النزاع الداخلي في ليبيا، حيث تتنافس القوى الدولية على احتكار هذه الموارد بشكل يؤدي إلى تعميق الفوضى. المصالح الدولية في الأزمة الليبية تتجاوز السيطرة على الموارد الطبيعية، بل تشمل أيضًا محاولات القوى الكبرى في فرض استراتيجيات سياسية تتماشى مع رؤيتها الإقليمية والدولية. تتجسد هذه المصالح في تحركات الدول الكبرى عبر دعم أطراف معينة في النزاع، أو من خلال محاولات فرض تسوية سياسية قد تتماشى مع رؤيتها الدولية (زينب ياسين 2024). هذه المصالح السياسية، بالإضافة إلى النفوذ الاقتصادي، تشكل دوافع رئيسية للفوضى في النظام الدولي، وتستمر في تكريس الوضع الليبي المأساوي.

المحور الثاني: انعكاسات الفوضى الدولية على الأزمة الليبية:

انعكاسات الفوضى الدولية على الأزمة الليبية تتجسد في عدة جوانب من الحياة السياسية والأمنية والاجتماعية في البلاد. هذه الانعكاسات تشمل غياب السلطة المركزية للمنظمات الدولية، التدخلات الخارجية التي تعمق التوترات بين الأطراف المختلفة، وتعدد الفواعل المحلية والدولية التي تسعى لتحقيق مصالحها في ظل الانفلات الأمني. الفوضى الدولية لا تقتصر على التأثيرات الخارجية المباشرة فقط، بل تشمل أيضًا تأثيرات داخلية تتعلق بالمؤسسات السياسية المتهالكة والانقسامات الاجتماعية التي تشهدها ليبيا. في هذا المحور، سيتم تحليل هذه الانعكاسات على أساس الوضع الراهن في ليبيا والتي سنتناولها وفقا للتالي:

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:2025/09/01م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/09/30م

أولا: غياب التنسيق بين المنظمات الدولية تجاه الأزمة في ليبيا :

من بين أبرز انعكاسات الفوضى الدولية على الأزمة الليبية هو غياب التنسيق الفعّال بين المنظمات الدولية التي كانت من المفترض أن تلعب دورًا حيويًا في إيجاد حلول سياسية للنزاع. بعد سقوط نظام القذافي في 2011، أظهرت المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي عجزا كبيرًا في إدارة الأزمة الليبية بسبب التنافس بين الدول الكبرى على النفوذ في ليبيا، وعدم وجود آلية فعّالة للحفاظ على الأمن أو تحقيق تسوية شاملة بين الفصائل المتنازعة (أحمد عرابي، 2022، 419).

المنظمات الدولية التي كان من المفترض أن تكون الضامن للسلام في ليبيا، مثل الأمم المتحدة، لم تتمكن من فرض أي نوع من التفاهمات بين الأطراف المحلية بسبب تأثيرات القوى الدولية التي تدعم أطرافًا معينة. الأمم المتحدة، على سبيل المثال، اضطرت للعمل في بيئة مليئة بالتعقيدات السياسية والعسكرية بسبب التدخلات الخارجية التي تعمل وفق أجندات خاصة بها (محمد عبد الحفيظ الشيخ، 2024، 121). وبالمثل، يعاني الاتحاد الإفريقي من غياب التنسيق الفعال بين دوله الأعضاء، مما جعله غير قادر على تقديم حلول عملية للأزمة الليبية (أحمد عسكر 2020). **وبالتالي** عندما تكون المنظمات الدولية عاجزة عن فرض النظام أو تحقيق التسوية، يؤدي ذلك إلى تفاقم الأزمة. هذا الغياب للتنسيق الفعّال بين المنظمات الدولية يعكس ضعف النظام الدولي الذي لا يستطيع التعامل مع الفوضى الناتجة عن صراعات القوى الكبرى. الأمر الذي يعكس بدوره التأثير العميق للفوضى الدولية على الأزمات الإقليمية مثل الأزمة الليبية، حيث يزداد الوضع تعقيدًا ويمتد لسنوات دون التوصل إلى حل دائم.

ثانيا: التدخلات الخارجية وتوسيع دائرة النفوذ:

منذ بداية الأزمة الليبية في 2011، تدخلت العديد من القوى الخارجية في ليبيا، ما أدى إلى تصعيد النزاع وتعميق الفوضى في ليبيا، فالتدخلات العسكرية من قبل الدول الكبرى، مثل التدخل الفرنسي والبريطاني، (حمدي عبد الرحمن 2011) وتوسع النفوذ التركي والروسي في ليبيا، عززت من تداخل مصالح القوى الكبرى مع الأزمة الداخلية في ليبيا. هذه التدخلات لم

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تهدف إلى تحقيق الاستقرار، بل كانت مدفوعة بمصالح سياسية واقتصادية، مثل السيطرة على الموارد الطبيعية أو تقوية النفوذ الإقليمي (زينب ياسين2024) .

التدخلات الخارجية في ليبيا أظهرت كيف أن الفوضى الدولية يمكن أن تؤدي إلى توسع دائرة النفوذ الدولي على حساب الشعب الليبي واستقرار البلاد، فالدول التي تدخلت عسكريًا أو دبلوماسيًا سعت إلى دعم أطراف محلية معينة في النزاع، مما زاد من تعقيد الوضع الداخلي في البلاد. على سبيل المثال، الدعم العسكري التركي لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس (بلال اوصيف، 2021، 1351)، في مقابل دعم الإمارات ومصر للجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر، أسهم في تأجيج الصراع وزيادة التدخلات العسكرية الأجنبية (مصمودي ومزاني، 2022، 106).

وبناء على ما سبق، فإن هذه التدخلات الخارجية تساهم في إبقاء ليبيا في حالة من الفوضى المستمرة، حيث تتنافس القوى الكبرى في فرض أجنداتها الخاصة على البلاد. بالتالي، يصبح الهدف هو توسيع دائرة النفوذ دون النظر إلى آثار هذا التوسع على الشعب الليبي، مما يعزز من حالة عدم الاستقرار.

ثالثاً: مآلات الأزمة الليبية في ظل الفوضى الدولية:

تعاني ليبيا من آثار الفوضى الدولية التي انعكست بشكل كبير على الوضع الداخلي، مما خلق مشهداً معقداً يشتمل على الانقسام السياسي، الانهيار الاقتصادي، وتصاعد العنف. أولاً، أدت الفوضى في النظام الدولي إلى انقسام سياسي في ليبيا بعد انتخابات مجلس النواب عام 2014، حيث تشكلت حكومتان متنافستان: واحدة في الشرق والأخرى في الغرب، وهو ما ساهم في خلق حالة من الازدواجية في السلطة (أحمد قاسم وآخرون، 2021، 218)، هذا الانقسام يعود جذوره إلى سقوط نظام القذافي في 2011، حيث فقدت البلاد أي إطار سياسي ودستوري موحد يجمع الفصائل المتنازعة. هذا الفراغ السياسي دفع القوى الدولية الكبرى إلى التدخل بشكل مباشر في دعم أحد الأطراف ضد الآخر (عبد الستار احتيتة، 2015، 348)، مما عزز من حالة الانقسام وجعلها أكثر تعقيدا. هذه التدخلات الخارجية، التي كانت غالبًا مرتبطة بمصالح جيوسياسية (مبروك ساحلي، 2019، 33)، جعلت من الصعب تحقيق تسوية شاملة أو توافق بين الفصائل السياسية الليبية. بدلاً

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:2025/09/01م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/09/30م

من أن تساهم تلك القوى في حل الأزمة، فقد جعلت الانقسام أكثر تشرذما، مما أطال من أمد الصراع. في ظل غياب سلطة سياسية موحدة، تضاءلت فرص تحقيق السلام والاستقرار السياسي، وتراجعت جهود المصالحة الوطنية، حيث فشلت العديد من المبادرات الدولية والإقليمية في إيجاد حل سياسي شامل .ثانيًا، الانهيار الاقتصادي في ليبيا كان من أبرز نتائج الفوضى الدولية. بعد سقوط النظام، شهدت ليبيا تدهورا حادا في الوضع الاقتصادي بسبب الصراعات المسلحة المستمرة وتوقف إنتاج النفط الذي يشكل المصدر الأساسي لإيرادات الدولة. النزاعات السياسية، فضلاً عن التدخلات الخارجية، أدت إلى تعطيل القطاع النفطي الحيوي، مما أدى إلى انخفاض إيرادات الدولة، وزيادة العجز المالي، وتفاقم الوضع الاقتصادي (حسان شحات، 2023، 18). بالإضافة إلى ذلك، أثرت حالة الفوضى السياسية في ليبيا على القدرة على إدارة الاقتصاد بشكل موحد وفعّال. ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة الدينار الليبي زاد من معاناة المواطنين (أحمد الدايخ، 2024، 74)، حيث ارتفعت أسعار السلع الأساسية بشكل كبير مما أثر على القدرة الشرائية لهم. الفوضى السياسية حالت دون تنفيذ أي استراتيجيات اقتصادية موحدة، فكل حكومة كانت تسعى لتطبيق سياسة اقتصادية مستقلة عن الأخرى، مما أدى إلى ضعف التنسيق في إدارة الاقتصاد الوطني. إلى جانب ذلك، عجزت الحكومة الليبية عن توفير الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من النفط (حسان شحات، 2023، 19). وعلاوة على ذلك، إذا استمرت الانقسامات السياسية والتدخلات الخارجية، فمن المحتمل أن يستمر الوضع الاقتصادي في التدهور، مما يزيد من تعقيد الأزمات في ليبيا .أما فيما يتعلق بالأمن، فقد تزايد العنف والصراعات المسلحة في ليبيا بشكل كبير بسبب الفوضى الدولية. أدى التدخل الخارجي إلى تأجيج الصراع بين الجماعات المسلحة التي أصبحت أدوات في يد القوى الدولية والإقليمية لتحقيق مصالحها، مما جعل الوضع الأمني في البلاد أكثر هشاشة. فالجماعات المسلحة المدعومة من بعض الدول الكبرى كانت تسعى للسيطرة على المناطق الغنية بالموارد الاقتصادية مثل النفط والغاز (الجزيرة نت 2024)، وهو ما فاقم من حدة الصراع. واشتد العنف بين التشكيلات والفصائل المسلحة، مما أدى إلى تهجير الآلاف من المدنيين (إيمان الشاوش، 2024، 73)، وتدمير البنية

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:2025/09/01م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/09/30م

التحتية للبلاد. هذا الوضع أضعف أي جهود من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي أو سلام شامل. وعلى الرغم من محاولات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتخفيف حدة الصراع، فإن قرارات حظر الأسلحة وإيقاف التدخلات الخارجية لم تُنفذ كما هو مطلوب (معهد الشرق الأوسط 2024)، الأمر الذي سمح باستمرار تدفق الأسلحة إلى ليبيا. هذه التدخلات أدت إلى تعزيز الانقسامات العسكرية وزيَّدت من فرص استمرار القتال. ورغم الدعم الدولي للسلام، فإن استمرار العنف قد يمنع ليبيا من التوصل إلى استقرار طويل الأمد، مما يهدد بتفشي المزيد من الفوضى. إذا لم يتم احتواء العنف والتوصل إلى اتفاقات سياسية شاملة، فإن ليبيا قد تبقى محاصرة في دائرة من العنف والفوضى التي ستؤثر بشكل مباشر على استقرارها الداخلي والخارجي.

الخاتمة:

لقد تناول هذا البحث في جوانبه المختلفة تأثير الفوضى الدولية على الأزمة الليبية، وأوضح كيف أن غياب السلطة المركزية في النظام الدولي كان له تأثير كبير على الأوضاع الداخلية في الدول الهشة مثل ليبيا، في سياق غياب النظام الدولي المنظم، تمكن العديد من الفاعلين الخارجيين من التدخل في شؤون الدولة الليبية، مما أسهم في تعميق الانقسامات وزيادة التوترات الداخلية. هذا الأمر جعل من ليبيا ساحة مفتوحة للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية التي حاولت فرض نفوذها على حساب الاستقرار الداخلي للبلاد. كما أن غياب آليات فعالة لإدارة الصراعات الدولية سهل من تحول ليبيا إلى بؤرة توتر دائم، بل وأدى إلى تزايد الأزمات الإنسانية والسياسية في البلاد. إن النظام الدولي الذي يعاني من الفوضى وغياب الفاعلية في فرض النظام والانضباط قد خلق بيئة غير مواتية لحل النزاعات بطرق سلمية. بالنسبة لليبيا، فقد كانت الفوضى الدولية بمثابة محفز لتأجيج الأزمة بدلاً من أن تكون عاملاً في إخمادها. القوى الكبرى والمصالح المتضاربة كانت تسهم في استمرار الفوضى من خلال تدخلاتها المختلفة التي كانت تفتقر إلى إستراتيجية واضحة لحل النزاع الليبي. بل على العكس، تلك التدخلات كانت تسهم في تأجيج الأزمة وفرض مزيد من الانقسامات الداخلية التي جعلت من الصعب تصور أي نوع من الحلول.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:2025/09/01م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/09/30م

على الرغم من كل المحاولات الدولية لإيجاد حل للأزمة الليبية، إلا أن الفوضى في النظام الدولي كانت العامل الرئيسي الذي أبطأ التوصل إلى تسوية شاملة. ففي بيئة دولية لا تضمن استقرارًا نسبيًا ولا تؤمن بأي نوع من النظام الدولي الفعال، يصعب تحقيق أي تقدم حقيقي في بناء دولة ليبية قوية وقادرة على فرض سيطرتها على أراضيها. تبقى ليبيا، كما كانت طوال السنوات الماضية، مرتعًا للصراعات المحلية والإقليمية، وأي محاولات لحل الأزمة دون الأخذ بعين الاعتبار الفوضى الدولية ستكون محكومًا عليها بالفشل.

النتائج:

1. استمرار الفوضى الدولية وغياب السلطة المركزية ساهم بشكل مباشر في استمرار الأزمة الليبية وتعقيدها، من خلال تعزيز تدخل القوى الخارجية المتصارعة وزيادة الانقسامات الداخلية.
2. ضعف آليات النظام الدولي في إدارة النزاعات أتاح بيئة خصبة للتوترات المستمرة والأزمات الإنسانية والسياسية في ليبيا.
3. أي جهود دولية أو محلية لإيجاد تسوية سياسية شاملة ستكون محدودة النتائج إذا لم يتم مواجهة تحديات الفوضى الدولية، إذ أن التدخلات الخارجية المتعددة تفرض قيودًا كبيرة على أي مسار سياسي متوازن.

التوصيات:

1. تبني إستراتيجية مزدوجة لمعالجة الأزمة الليبية تجمع بين تعزيز المصالحة الداخلية وبناء مؤسسات دولة قوية وفعّالة.
2. إعادة النظر في دور الفاعلين الدوليين لتعزيز الإطار الدولي للتدخل بشكل متناسق وفعّال بعيدًا عن منطق صراعات النفوذ والمصالح الضيقة.
3. التركيز على بناء نظام دولي قادر على ضبط الصراعات وإرساء قواعد لعب واضحة، لحماية الدول الهشة من استغلال الفوضى.
4. التأكيد على أن الحلول المحلية المستدامة للأزمة الليبية تعتمد على بيئة دولية مستقرة نسبيًا تدعم سيادة الدولة وتعزز التنمية المستدامة.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:2025/09/01م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/09/30م

المراجع والمصادر:

أولاً: الكتب:

احتيتة، عبد الستار. "حروب الميليشيات: ليبيا ما بعد القذافي: مستقبل الجماعات المتطرفة في أرض عمر المختار." القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2015.

العلي، أحمد زياد. "المرتكزات النظرية في السياسة الدولية." دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017.

قاسم، أحمد، وآخرون. "ليبيا تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة." بيروت: المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2022.

ثانياً: المقالات العلمية:

أحمد، فاطمة عصام عبد المجيد، "أثر انتهاء الحرب الباردة في نظرية العلاقات الدولية." المركز الديمقراطي العربي، 29 يوليو 2016https://bit.ly/4mY6qhd .

اوصيف، بلال "التدخل العسكري التركي في ليبيا وجدلية الانفصال في ظل الفشل الدولاتي" المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 6، العدد 1، يناير 2021.

الحليمي، عبيد. "توازن القوى عند الواقعيين الجدد والقطبية الدولية بالقرن الحادي والعشرين." مجلة شؤون إستراتيجية، العدد 11، يونيو 2022.

الدايخ، أحمد. "أثر الانقسام السياسي على إدارة الحسابات العامة في ظل التنازع المستمر حول طبيعة وعدد المشروعات والمخصصات المالية بين طرابلس وبنغازي." المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، العدد 4، يناير 2024.

ساحلي، مبروك. "تحديات بناء الدولة في ظل الربيع العربي: دراسة حالة ليبيا." مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 86، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2019.

سليم، جمال محمد. "دراسة نقدية لنظرية القوة في العلاقات الدولية." مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد 18، أبريل 2023.

شحات، حسان. "إستراتيجية تطوير القطاع النفطي في ليبيا: دراسة استشرافية." المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، العدد 3، 2023.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

الشيخ، محمد عبدالحفيظ. "الأزمة الليبية في ضوء جهود البعثة الأممية من طارق متري إلى عبد الله باتيلي: هل من مقاربة واقعية تجمع الفرقاء؟" مجلة دراسات دولية، العدد 97، 2024.

عديلة، محمد. "أسس النظرية العلمية الواقعية للعلاقات الدولية: من الطبيعة البشرية إلى الفوضى الدولية." مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد 2021.

عرابي، أحمد مصطفي فتحي. "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ النجاحات والإخفاقات." مجلة السياسة والاقتصاد، العدد 16، 115 يوليو 2022.

مصمودي، إسلام، ومزاني، راضية. "طبيعة التدخل الإقليمي في ليبيا (المحور الخليجي–المصري نموذجاً)." مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22 (2)، 2022.

همام، أحمد. "تأثير التدخلات الخارجية على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا." مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، جامعة السويس، العدد 3، العدد 1، 2 أكتوبر 2023.

ثالثًا: الرسائل العلمية :

الشاوش، إيمان. "آليات توزيع المساعدات الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة: دراسة حالة ليبيا." رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية/جنزور، 2011–2019.

رمازنية، فريد، وعرعار، آسية. "دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة." رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 مايو، الجزائر 1945.

رابعًا: المقالات الإلكترونية :

الجروشي، عبد الرؤوف. "أثر التدخل الدولي على الصراع الليبي في مرحلة ما بعد القذافي." مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 28 يوليو 2023 . https://bit.ly/3mhA7m6

الجزيرة نت. "الهلال النفطي: بؤرة الثروة الليبية الملتهبة." تاريخ الوصول 3 أغسطس 2024 . https://bit.ly/4iZYTgs .

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

حدادة، رباب، وعجرودي، صبرين "ليبيا في معترك الصراع الدولي." المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية الأمنية والعسكرية، 2022https://bit.ly/4a34X3M

سعيد، عبد المنعم. "الأمن والدفاع: مراجعات نظرية ومفاهيمية 'توازن القوى'." المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 28 أغسطس 2023https://ecss.com.eg/36278/.

الطائي، خليل "الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط ومرحلة التدخل المباشر" مركز الأمة للدراسات والتطوير. https://alummacenter.com/?p=2982

عبد الرحمن، حمدي. "التنافس الدولي وأثره في الثورة الليبية." الاقتصادية، 2011 . https://www.aleqt.com/2011/04/22/article_529746.html

عسكر، أحمد. "الأزمة الليبية من المنظور الإفريقي: الفرص والتحديات." الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، 7 أغسطس 2020https://apa-inter.com/post.php?id=156 .

قسام، صفوان. "الفوضى الخلاقة من النظرية إلى التطبيق." 19 ديسمبر 2020. تاريخ الوصول 20 نوفمبر 2024https://bit.ly/3mpThlH .

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية. "تداعيات التحولات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء على الأمن الوطني الليبي" 2023https://bit.ly/3qKqpTq .

معهد الشرق الأوسط. "إنشاء لجنة مالية دولية هو الأمل الأخير في ليبيا ". https://www.mei.edu/publications/ansha-ljnt-malyt-dwlyt-hw-alaml-alakhyr-fy-lybya

ياسين، زينب. "التدخلات الخارجية في ليبيا: دور الإمارات العربية المتحدة نموذجاً." جامعة كربلاء، 7 أغسطس 2024 . https://uokerbala.edu.iq/archives/34848

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ:2025/09/01م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/09/30م

خامساً: المواقع الإلكترونية :

Center for Strategic and International Studies (CSIS). *Global Conflict Tracker*.https://www.csis.org/programs/international-securityprogram/global-conflict-tracker**.**

PRIO (Peace Research Institute Oslo). *Peace Research Institute Oslo (PRIO)*.https://www.prio.org.

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). *Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)*.https://www.sipri.org.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع